برنامج كابدال: شراكة ثلاثية من اجل تعزيز الديمقراطية التشاركية والنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر

CapDeL Program: A Tripartite Partnership to Promote Participatory Democracy and Advance Local Development in Algeria

حجاج خديجة*[1]، حجاج مليكة[2]

[1]**جامعة زيان عاشور (الجلفة)**، khedidja.hadjadj@univ-djelfa.dz

[2] **جامعة زيان عاشور (الجلفة)** malikahadjadj33@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/12/27 تاريخ القبول: 2025/03/20 تاريخ النشر: 2025/04/20

ملخص:

منذ مطلع الألفية الى غاية سنة 2016 والجزائر تسعى الى تحقيق إنجازات تنموية من خلال مخططات وعدة مشاريع قاعدية تسعى الى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتدفع عجلة التنمية المحلية بصفة مستديمة، هذه الأخيرة التي كانت أكثر طموحا وتحديا بالنسبة لها، وعليه جاء مشروع برنامج كابدال الذي يسعى في طياته الى تحقيق الأهداف الإنمائية المحلية والوطنية ويمس جميع القطاعات الحيوية من خلال عشرة بلديات نموذجية ليتم تعميمه في مختلف ولايات الوطن.

كلمات مفتاحية: كبدال ، ديمقراطية تشاركية، جماعات محلية، التنمية المستدامة، الفاعلون المحليون.

Abstract:

From the beginning of the millennium until 2016, Algeria has been striving to achieve developmental milestones through plans and various foundational projects aimed at promoting participatory democracy and driving sustainable local development. The latter has been a more ambitious and challenging goal for the country. Consequently, the CapDel Program (Capacité Développement Local) was launched, aiming to achieve local and national development objectives across all vital sectors. This program was implemented in ten model municipalities as a pilot phase, with plans for broader application across the country's provinces.

Keywords: CapDeL, participatory democracy, local communities, sustainable development, local actors.

*حجاج خديجة، حجاج مليكة

مقدمة

شهدت وظيفة الدولة في العقود الأخيرة تحولات جذرية مست جميع مناحي الحياة العملية، إذ لم تعد مهام الدولة مقتصرة فقط في أداء الوظائف التقليدية وإشباع الحاجات العامة، بل أصبح ملقى على عاتقها بالإضافة الى ذلك العمل على تحقيق رفاهية مواطنيها من خلال تحقيق رغباتهم بأعلى جودة ممكنة وبشكل يحقق الرضا الشعبي عن طريق الجماعات المحلية.

ولا شك أن القيام بهذه المهمة على أحسن وجه يتطلب منح الجماعات المحلية صلاحيات واختصاصات هامة كثيرة ومتنوعة في سبيل الاستجابة لتطلعات المواطنين خاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

ولهذا الغرض أطلق "برنامج كابدال "لدعم قدرات الفاعلين في التنمية تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل من طرف الشركاء الثلاث "الحكومة الجزائرية " "والاتحاد الأوروبي " وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية"، يحمل في طياته مقاربة نموذجية يتم تنفيذها في 10بلديات عبر التراب الوطني، وذلك من اجل خلق بلديات سماتها الحكامة أساسها التشاور مهتمة بتطلعات مواطنيها مبنية على الشفافية تطمح لتحقيق تنمية محلية.

ومن هنا نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو برنامج كابدال والى أي مدى ساهم في تجسيد التنمية المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية؟ من خلال الولوج الي المحاور الأتية:

المبحث الأول: مقاربة مفاهمية لبرنامج كابدال

المبحث الثاني: آليات تجسيد برنامج كابدال ومدى فعالته في الجزائر

المبحث الأول: مقاربة مفاهمية لبرنامج كابدال

من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية ودفع عجلة التنمية المحلية، أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية برنامج كإبدال في عشر بلديات نموذجية كمرحلة أولى، بهدف تعميمه لاحقًا على المستوى الوطني. في هذا المبحث، سنركز في المطلب الأول على تعريف برنامج كإبدال، ثم نستعرض في المطلب الثاني أبرز المحاور الأساسية التي يسعى البرنامج لتحقيقها.

المطلب الأول: تعريف برنامج كابدال

كابدال CAPDEL هو مصطلح مكون من 03 كلمات مختصرة وهي Cap/ de/ L ويشير كل جزء الى:

CAP : Capacités

De : Développement

L : Locol

وبدمج هذه المختصرات تتكون لدينا جملة تطوير القدرات المحلية التي تتماشى مع التنمية التي تم اختيارها لكبدال ألا وهي " برنامج دعم قدرات الفاعلون في التنمية المحلية"[1].

وعليه كابدال Capdel أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية وهو ما يقابله باللغة الفرنسية

[1]يوسف برقيقة، الهادي دوش، برنامج لدعم قدرات الفاعلون المحليين (كابدال) في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، ص 225-226.

Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs des Développement Local وهو ما يقابله في اللغة الإنجليزية

Capacity-Building Program for Local Development Actors

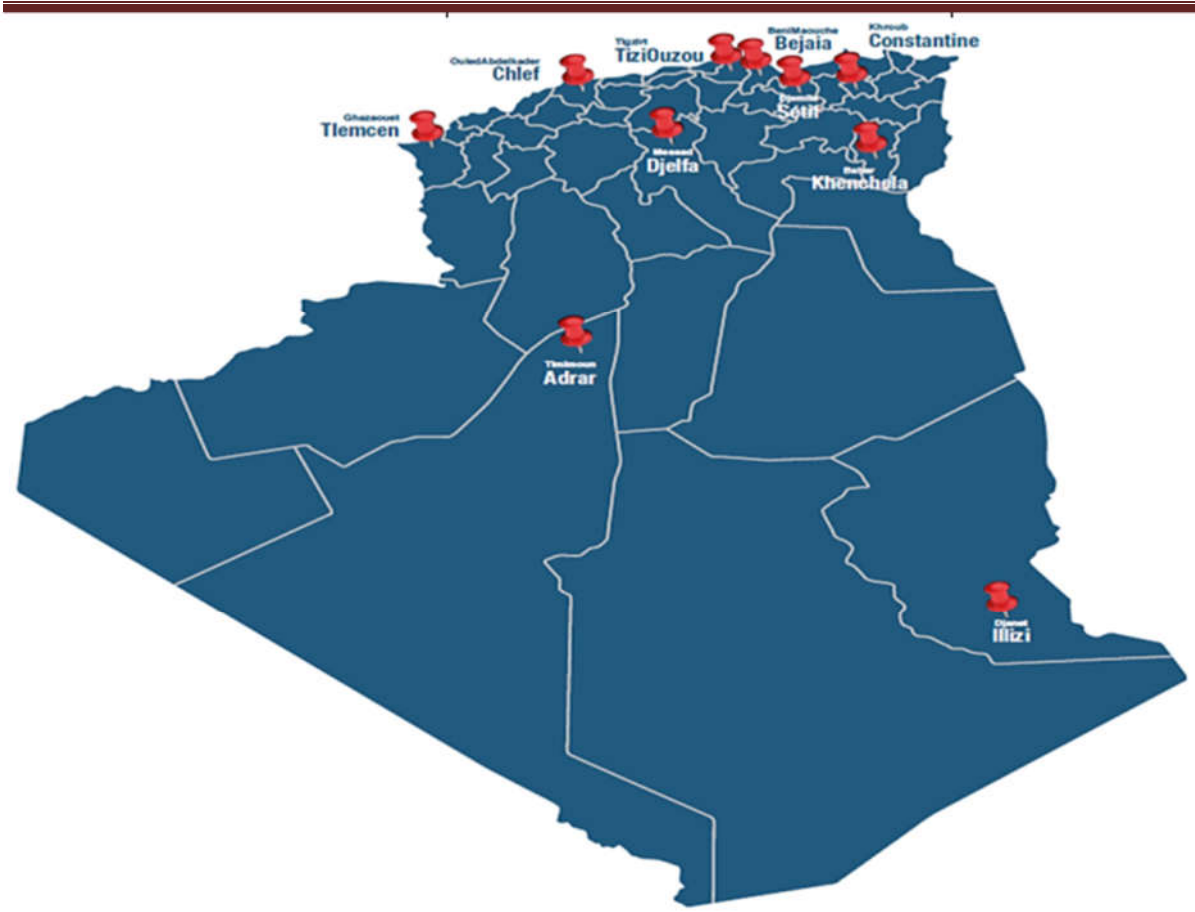
تم إطلاق هذا البرنامج من قبل الحكومة الجزائرية، ممثلة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، منذ عام 2017، حيث يتم تنفيذه تحت إشراف الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأوروبي في الجزائر.

خصص لهذا البرنامج التنموي المحلي تمويل مشترك من ثلاث جهات رئيسية: الحكومة الجزائرية بمساهمة قدرها 2,970,000 دولار، والاتحاد الأوروبي بمبلغ 7,700,000 يورو، ما يعادل 8,532,000 دولار، إلى جانب مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 200,000 دولار.[1]

امتد البرنامج على مدى أربع سنوات بهدف الاستفادة من خبرات الاتحاد الأوروبي ومعارف الأمم المتحدة. وبهذا، يمثل برنامج كابدال أحد الركائز الأساسية للإدارة الاستراتيجية التي تبنتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ضمن جهودها للإصلاح المؤسسي وتحسين أداء وجودة الخدمات العمومية، مما يسهم في تعزيز التنمية.

تم اختيار عشر بلديات نموذجية فقط كمرحلة أولى للبرنامج، حيث تمثل هذه البلديات عينة متنوعة من مختلف مناطق البلاد، وتعد نماذج لمجموعة من الأقاليم والأنشطة الاقتصادية. وقد روعي في اختيارها التنوع في النظم البيئية والجغرافية، لتشمل مناطق ساحلية، جبلية، ريفية، حضرية، وحدودية، وغير ذلك.

[1] صالحي بن صالح، نور الدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، افريل 2019، ص 1368.



خريطة تبين البلديات النموذجية العشر

المصدر: https://eeas.europa.eu

تشمل البلديات النموذجية العشرة التي اختيرت ضمن البرنامج: الخروب في قسنطينة، بني معوش في بجاية، جميلة في سطيف، تقزيرت في تيزي وزو، مسعد في الجلفة، أولاد عبد القادر في الشلف، الغزوات في تلمسان، بابار في خنشلة، تيممون في أدرار، وجانيت في إليزي.

وجاء اختيار هذه البلديات بناءً على معايير التنوع الجغرافي، الطبيعي، الثقافي، الاجتماعي، والاقتصادي على مستوى التراب الوطني. فعلى سبيل المثال، تم اختيار بعض البلديات الساحلية التي تواجه تحديات اقتصادية مثل تطوير السياحة البحرية، بالإضافة إلى مدينة جميلة في سطيف التي تتمتع بموقع إيكولوجي مصنف عالميًا ضمن قائمة اليونسكو، لكنها تعاني من مشاكل اقتصادية متنوعة. يعكس هذا التنوع في البلديات إلى حد كبير التنوع الموجود على امتداد التراب الوطني، مما يساهم في تعزيز فهم أفضل لمختلف القضايا التنموية في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: المحاور الرئيسية لبرنامج كابدال:

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية كابدال: ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، مطوية تعريفية لبرنامج كابدال، موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط: https://www.undp.org/fr/algeria/communiques/rencontre-nationale-associations-capdel تاريخ التصفح 2024/12/25 ص ص 1-2.

يرتكز برنامج كابدال بشكل متكامل على ركيزتين مترابطتين:

1. **دعم لعصرنة الإدارة والاستراتيجيات القطاعية خارج المحروقات** :يهدف إلى استحداث مصادر دخل جديدة ومناصب شغل مستدامة من خلال تنويع الاقتصاد.

2. **دعم تطوير قدرات الفاعلين المحليين** :يهدف إلى تحفيز التنمية المحلية وتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

ويتعلق البرنامج بتطبيق المشروع على مستوى "بلديات نموذجية" لاستخلاص مقاربات وآليات سيتم تعميمها لاحقًا على جميع بلديات التراب الوطني. يعتمد المشروع على أربعة (4) محاور رئيسية، والتي تمثل الأسس لتنفيذ أهداف البرنامج:

1- دعم الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحلين:

برنامج كابدال يهدف إلى إشراك مختلف الفاعلين في عملية التنمية المحلية على مستوى البلديات النموذجية العشر، وذلك ضمن إطار المسعى التشاركي الذي عززه التعديل الدستوري لسنتي 2016 و2020. وقد نصت المادة 16 من التعديل الدستوري لعام 2020 على أن "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، كما أكدت المادة 19 من نفس التعديل أن "المجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".[1]

وبالرجوع الى أحكام القانون 11-10 المتعلق بالبلدية لاسيما المواد 2، 11، 12، 13 المتعلقة بجزء المخصص لمشاركة المواطنين، يلاحظ أنها أكدت عن الديمقراطية التشاركية وتحفزها.[2]

وتعرف الديمقراطية التشاركية على أنها مشاركة المواطنين في القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين، وبالتالي هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكبر.[3]

وفقًا للاتفاق المبرم بين الشركاء المؤسسين لبرنامج كابدال، تم الاتفاق على إنشاء آليات دائمة تضمن مشاركة فعالة لمختلف الفاعلين، بما يشمل المواطنين وأعضاء المجتمع المدني بمختلف توجهاتهم وتنظيماتهم، إلى جانب السلطات المحلية، في إدارة شؤون البلدية. يتم تحديد هذه الآليات عبر عملية تشاورية، ليتم اعتمادها رسميًا بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي، وتوثيقها ضمن ميثاق بلدي يعزز مشاركة المواطنين.

[1] انظر المادتين 18 و19 من تعديل ستوري لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.
[2] القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22 يوليو 2011، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 37، صادرة في 22 يوليو 2011.
[3] مولود عقبوبي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر، مجلة القانون، العدد 6، جوان 2016، ص 204.

من خلال هذا النهج، يسعى برنامج كابدال إلى تعزيز مقاربة تشاركية محلية مبتكرة، تعتمد على إشراك المواطنين والمجتمع المدني بشكل فعّال في إدارة شؤون البلدية ووضع خطط التنمية المستدامة. يهدف البرنامج إلى الارتقاء بمستوى معيشة السكان، مع ضمان تحقيق العدالة في الفرص بين الأجيال الحالية والقادمة، مما يُسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا.

2- دعم التنمية الاقتصادية المحلية:

إن مفهوم التنمية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، أي هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته.[1]

برنامج كابدال ينطلق من رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية عبر اعتماد أدوات تخطيط استراتيجي فعّالة وتعزيز آليات المشاركة المجتمعية، بما يساهم في تفعيل الحوكمة المحلية كإطار مؤسسي أساسي للدولة. يسعى البرنامج إلى تحسين التخطيط الاستراتيجي على مستوى البلديات، مع التركيز على خلق فرص عمل مستدامة وتحقيق مداخيل دائمة. ولتحقيق هذه الرؤية، يعتمد البرنامج على المحاور التالية:

- **دعم الشبكات المحلية للسلطات والمؤسسات الاقتصادية:** يهدف البرنامج إلى تقوية الشبكات التي تجمع بين السلطات المحلية، والمؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها (مصغرة، صغيرة، ومتوسطة)، والتعاونيات، والجهات الأكاديمية والتكوينية. يُسهم هذا الدعم في تحديد أولويات التنمية الاقتصادية للإقليم ووضع مبادرات ملموسة تُعزز من القيمة المضافة للموارد المحلية وتوجهها نحو التمكين الاقتصادي.

- **تعزيز القدرات التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية:** يركز البرنامج على تنمية قدرات المؤسسات الاقتصادية الجديدة والقائمة، مع بناء شبكات تواصل فعّالة بينها. ويسعى لتسهيل الربط بين هذه المؤسسات لتمكينها من الوصول إلى الموارد الإنتاجية المشتركة، والحصول على خدمات الدعم المالي والتقني، والاستفادة من الفرص الاستثمارية والأسواق التجارية.

- **تحقيق الاستقلالية المالية للسلطات المحلية** :يدعم برنامج كابدال تقليل الاعتماد على الميزانية الممنوحة من السلطة المركزية، بهدف تعزيز الاستقلالية المالية للسلطات المحلية. يشجع هذا التوجه على استغلال البلديات لمواردها الذاتية بحرية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة دون الاعتماد المستمر على الدعم المركزي.

[1] خنفيري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص 07.

من خلال هذه المحاور، يعمل برنامج كابدال على خلق ثروة اقتصادية محلية مستدامة ترتكز على استثمار الموارد الذاتية، وتشجيع الابتكار المحلي، وتحقيق الاستقلالية المالية. هذه الرؤية تضع الأسس لتنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة تسهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان الحاليين وضمان فرص مستقبلية للأجيال القادمة.

3- عصرنة المرفق العمومي وتبسيط الخدمات الإدارية على مستوى البلدي:

يقوم برنامج كابدال بدعم مشروع تحديث الإدارة المحلية الذي تشرف على تنفيذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، من خلال تسهيل حصول المواطنين على خدمات عمومية ذات جودة، يكون فيها المجتمع المدني داعما للإدارة في مجال تقديم الخدمات العمومية.[1]

وذلك من خلال اعتماد مجموعة من التدابير العملية التي تهدف إلى تعزيز أداء السلطات المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتشمل:

- **الاستفادة من الخبرات الدولية** :يسعى البرنامج إلى الاستفادة من التجارب العالمية في مجال تأسيس البلدية والولاية الإلكترونية، وتبني أنظمة إلكترونية لتسيير ملفات المواطنين على المستوى البلدي، مما يعزز الكفاءة والشفافية.

- **مرافقة مجهودات الدولة في تبسيط الإجراءات** :يدعم البرنامج الجهود التي تبذلها الدولة، وخصوصًا وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الخدمات الإدارية من المواطنين، مما يسهم في تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة.

- **أنشطة التكوين** :يركز البرنامج على تعزيز قدرات الأعوان الإداريين من خلال أنشطة تكوينية موجهة، تهدف إلى رفع كفاءتهم في أداء مهامهم اليومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

- **تطوير وسائل تقديم الخدمات العمومية** :يدعم البرنامج تطوير وسائل جديدة لتيسير وتقديم الخدمة العمومية، مع التركيز على الخدمات الإلكترونية، إلى جانب تعزيز أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين لتسهيل استفادتهم من هذه الخدمات.

[1] بوخلوط إيمان حميدشة نبيل، برنامج بناء القدرات للجهات الفاعلة (كابدال) ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلة 08، العدد 01، سنة 2023، ص 708.

- **تحسين الخدمات العمومية الاجتماعية والتقنية الجوارية** :يعمل البرنامج على دعم التنسيق بين السياسات القطاعية (مثل المياه، الصرف الصحي، التربة، التربية، الصحة...) على المستوى البلدي، لتلبية حاجات المواطنين بشكل أكثر تكاملًا واستجابة لطلباتهم.

- **تعزيز التعاون بين البلديات** :يسعى البرنامج إلى ترقية التعاون بين البلديات، بهدف تطوير التكامل في تقديم الخدمات العمومية، وتعزيز العمل الجماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.[1]

4- تسير مخاطر الكوارث على مستوى البلدي:

يسعى برنامج كابدال إلى إدارة مخاطر الكوارث على المستوى البلدي من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تعزيز الاستعداد والقدرة على التعامل مع الكوارث بمختلف أنواعها. وتشمل هذه التدابير:

- **بناء قدرات الفاعلين المحليين** :يركز البرنامج على تعزيز قدرات الفاعلين على المستوى المحلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر، مع ضمان تماسك هذه الجهود مع الإطار المؤسساتي والعمليات الوطنية ذات الصلة.

- **ابتكار أساليب جديدة لإدارة المخاطر الكبرى** :يدعم البرنامج تطوير أساليب مبتكرة في إدارة المخاطر، بما في ذلك التحديد التشاركي للمخاطر، وتصميم مناهج جديدة للإنذار المبكر واسترداد الأوضاع بشكل سريع وفعّال.

- **مواجهة الكوارث محليًا** :يهدف البرنامج إلى تعزيز الاستجابة المحلية للكوارث من خلال اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية بمشاركة كافة الفاعلين المحليين. كما يُشجع التعاون بين مجموعة من البلديات التي تواجه مخاطر مشتركة، مما يعزز التكامل في جهود مواجهة الكوارث على المستوى المحلي.[2]

المبحث الثاني: آليات تجسيد برنامج كابدال ومدة فعاليته في الجزائر:

يركز برنامج كابدال على **دعم عصرنة الإدارة** من خلال تطوير استراتيجيات قطاعية بديلة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن قطاع المحروقات. يسعى البرنامج إلى تعزيز الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص عمل مستدامة، مما يُسهم في دفع عجلة التنمية المحلية وتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

بالتوازي مع ذلك، يعمل البرنامج على **إرساء مقاربة تشاركية** تعزز الحوكمة المحلية التشاورية. تتمثل هذه المقاربة في إشراك المواطنين وكافة الفاعلين المحليين والمجتمع المدني بمختلف مكوناته في تسيير الشأن العام المحلي.

---

[1] حمر العين الربيع، عبد العالي عبد القادر، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2022، ص 718.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليم الشروط المرجعية للإعلان عن دعوة لإبداء الاهتمام لتشكيل قوائم الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كابدال، ص 02.

وقصد بلوغ برنامج كابدال هذه الأهداف التي يصبو إليها لابد من تحديد الجهات أو الهيئات المسؤولة عن تنفيذه (المطلب الأول)، ثم نتطرق إلى أهم إنجازاته خلال 04 سنوات ومكامن قصوره (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الجهات المسؤولة عن تنفيذ برنامج كابدال:

قبل التطرق الى تقييم فعالية برنامج كابدال على ارض الواقع ندرج أهم الهيئات المسؤولة عن تنفيذه على النحو الاتي:

1- **المنسق المحلي لبرنامج كابدال:** يعد المنسق المحلي لبرنامج كابدال أهم جزء من وحدة هذا البرنامج يعمل تحت إشراف المستشار التقني الرئيسي للمشروع، يتولى تسيير وتنفيذ برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية في البلدية التي عين بها ويسهر على إنجاحه، وذلك بالتعاون مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر ونظيره على الصعيد الوطني العاملين في برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، ويجب أن تتوفر مجموعة من الشروط في المترشح لمنصب المنسق المحلي وهي:[1]

-على الصعيد الكفاءات القاعدية:

-الالتزام: يجب على المترشح لمنصب المنسق المحلي أن يتحلى بروح الالتزام الدائم تجاه أولويات التنمية في البلدية المستفيدة من برنامج كابدال، وأن يكون ملتزمًا بتحقيق أهداف البرنامج بكل جدية.

النزاهة :تعتبر النزاهة شرطًا أساسيًا في المنسق المحلي وأيضًا في كل موظف ضمن البرنامج. يجب أن يتحلى الشخص المسؤول بالحرص على الدفاع عن قيم الأمم المتحدة وبرنامج كابدال، وترقية كل الأنشطة والقرارات بما يتوافق مع قواعد وسلوكات هيئة الأمم المتحدة.

الاحترام :يجب على المنسق المحلي احترام جميع أعضاء فريق العمل والمؤسسات الشريكة بغض النظر عن أدوارهم ووظائفهم. ويشمل ذلك الاستماع للآراء المتنوعة والمقاربات المختلفة، وتعزيز الحوار الهادئ والمستمر بين جميع الأطراف.

المهنية والأخلاق والقيم :ينبغي على المنسق المحلي إبراز قيم الأخلاق الحسنة، وتطوير روح المهنية والمعرفة العميقة بمختلف مجالات العمل المحددة. يجب أن يظهر المنسق ثقافة العمل التطوعي والحيوي والسلوك الإيجابي والبناء بشكل دائم.

[1] حمادي موراد، فرج الله أحلام، آليات تطبيق برنامج كابدال 2017-2020 في مجال التنمية المحلية بالجزائر، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35، العدد 04، صادرة في 2021، ص 391.

العمل الجماعي ونقل وتبادل المعلومات :يتطلب المنصب القدرة على العمل مع أشخاص ذوي شخصيات ومقاربات متنوعة، مع تفصيل الحوار لحل النزاعات. ينبغي أيضًا تسهيل وتعزيز التواصل المفتوح وتشجيع الوصول الفعلي للمعلومات المفيدة لجميع المعنيين، مما يسهم في تحقيق تواصل فعال وداعم للعمل الجماعي.

-القدرة على التنمية والابتكار: القيام بالمبادرات وإظهار رغبة دائمة في التعليم وتبادل المعارف وتطوير قدرات الخاصة وإظهار روح الانفتاح على التغير ومهارة في تسيير الوضعيات المعقدة، وذلك بشفافية دائمة وفعالة في عملية اتخاذ القرار وفي العمل اليومي.

-**عدم التحلي بمشاعر الذاتية والانفعال**: وذلك من خلال الحفاظ على الاتزان والإيجابية ليس في وقت العمل اليومي بل حتى في الأوقات الصعبة وذلك بمواجهة الوضعيات المتوترة بدبلوماسية ولباقة.

-على الصعيد الكفاءات الوظيفية:

-التعليم:

المؤهلات العلمية :يشترط في المترشح لمنصب المنسق المحلي أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية في تخصص ذي صلة بالمنصب، مثل العلوم القانونية أو شهادة مكافئة لها. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لديه إلمام بمجموعة من المعارف العلمية الضرورية لأداء المهام المطلوبة، ومنها:

- **معارف في مجال التنمية المحلية** :ينبغي أن يكون المترشح على دراية واسعة بالفاعلين في التنمية المحلية ومساراتها في البلدية، مما يمكنه من فهم احتياجات المجتمع وتوجيه الجهود التنموية بشكل فعال.
- **معارف بالقطاع الجمعوي وأدائه** :من المهم أن يكون لديه إلمام بالقطاع الجمعوي، خاصة في البلدية، ودوره في تعزيز التنمية المحلية وتحقيق التفاعل بين مختلف الفاعلين.
- **مهارات التواصل الشفهي والكتابي** :يجب أن يتمتع المترشح بمهارات جيدة في التواصل الشفهي والكتابي، خصوصًا في التعامل مع الوثائق الرسمية والمؤسساتية، مما يعزز من فعالية التواصل مع مختلف الجهات.
- **مهارات ربط العلاقات البشرية** :يجب أن يكون المترشح قادرًا على بناء علاقات إنسانية فعالة، مما يساعده على التنسيق بين مختلف الأطراف وتحفيز التعاون داخل المجتمع.
- **القدرة على العمل ضمن فريق** :يجب أن يكون المترشح قادرًا على العمل ضمن فريق، حتى عن بعد، مع القدرة على تحفيز الفريق من أجل تحقيق أهداف البرنامج وإنتاج عمل جيد.

- **الرغبة في التعلم المستمر** :ينبغي أن يكون لدى المترشح رغبة قوية في التعلم المستمر، لكي يصبح مصدرًا بشريًا نوعيًا يسهم في خدمة التنمية المحلية في بلديته وبلاده.

–الخبرة المهنية:

يشترط في المترشح لمنصب منسق محلي أن يمتلك خبرة مهنية في البلدية لا تقل عن سنتين في المجال الجمعوي المحلي، ويفضل أن تكون هذه الخبرة متعلقة بالتنمية المحلية. كما تعتبر أي تجربة سابقة في التعامل مع السلطات المحلية أو القطاع الجمعوي أو الأكاديمي داخل البلدية إضافة مهمة للمرشح. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك المترشح مجموعة من المعارف الوظيفية الأساسية، أبرزها:

- **معرفة معمقة في استخدام وسائل الإعلام الإلكتروني** :يجب أن يكون المترشح قادرًا على التعامل مع نظم التشغيل المختلفة والتطبيقات الإلكترونية الحديثة.
- **إتقان استخدام الإنترنت** :يجب أن يتمتع المترشح بمهارات في استغلال الإنترنت ووسائلها المختلفة في العمل الجماعي، مما يسهل التنسيق والتواصل بين جميع الأطراف.
- **إجادة اللغات** :يجب أن يكون المترشح قادرًا على الكتابة والتحرير بشكل جيد باللغتين العربية والفرنسية على الأقل، ويفضل إتقان اللغة الإنجليزية أيضًا، مما يعزز قدرته على التواصل مع مختلف الفئات والجهات.[1]

2- الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كابدال :

ويقصد بالجمعيات الشريكة تلك التي ترغب في التعاون بشكل فعّال مع برنامج كابدال والمتواجدة في البلديات النموذجية العشرة، بهدف تنفيذ مشاريع محلية، وتنظيم برامج تكوينية أو حملات تحسيسية، أو المشاركة للاستفادة من برامج تكوينية ضمن المخطط الخاص بتعزيز القدرات الموجه للمجتمع المدني أو المشترك بين المجتمع المدني والسلطات المحلية والمصالح البلدية.

خصص برنامج كابدال جزءًا كبيرًا من جهوده لدعم الجمعيات المحلية، ويتمثل هذا الدعم في تعزيز القدرات من خلال المرافقة والدعم في العمل، وذلك على النحو التالي:

- المرافقة الجزئية من خلال مشاريع صغيرة نموذجية تهدف هذه المشاريع إلى تلبية المطالب الأولوية والاستراتيجية التي أعرب عنها الفاعلون المحليون في إطار التخطيط وآليات التنسيق التي تم استحداثها أو تعزيزها في إطار برنامج كابدال. تتيح هذه المشاريع للجمعيات الفرصة للتعلم من خلال الممارسة الفعلية.

[1] حمادي موراد، فرج الله أحلام، آليات تطبيق برنامج كابدال 2017-2020 في مجال التنمية المحلية بالجزائر، المرجع السابق ، ص 393.

- انطلاقا من الخبرة على المستوى الوطني والدولي تبين أنه ليس من الممكن لجمعية محلية أن تحاول تسيير مشروعا بميزانية كبيرة نسبيا (من 500 ألف إلى حوالى مليون دينار) إذا لم يسبق لها أن نفذت مشروعا مثل هذا من قبل، ولا يكون ذلك ممكننا إلا إذا عززت الجمعية قدراتها في تسيير المشاريع لتصبح قادرة على تسيير الموارد المالية.
- من خلال الدعم المشترك من الحكومة الوطنية، السلطات المحلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجمعيات على المستويات الولائية أو ما بين الولايات أو الوطنية، ستتمكن الجمعيات المحلية من المشاركة بشكل فعّال ومتزايد في عملية التنمية المحلية لبلدياتها. بغض النظر عن وضعها في البداية، ستستفيد جميع الجمعيات المعتمدة قانونيًا والمشاركة في هذا البرنامج من عمليات تعزيز قدراتها، مما يعزز دورها في عملية التنمية المستدامة.
- في الوقت نفسه، سيتم تطبيق آليات برنامج كابدال 2017-2020 في مجال التنمية المحلية عبر مختلف المناطق في الجزائر، مما يساهم في تحسين فعالية ونجاح هذا البرنامج على مستوى جميع البلديات. يهدف هذا إلى تطوير القدرات المحلية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على المجتمعات المحلية وتعزز من استدامتها.

المطلب الثاني: تقييم فعالية برنامج كابدال

لا شك أن برنامج كابدال يندرج ضمن عمل اتصالي تمكيني تفاعلي محلي، حيث يرسخ علاقة بين المنتخبين ومختلف الفاعلين المحليين، مما يعزز الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية خلال فترة زمنية تمتد لأربع سنوات من الإنجازات الفعلية. ورغم التحديات الكبيرة التي واجهت مسار البرنامج، إلا أن هذه التحديات كانت حافزًا لتحقيق نتائج هامة، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **تحسين المشاركة** :تتطلب هذه المشاركة من السلطات المحلية فهم وإدراك العوامل التي تحدد درجة المشاركة الشعبية، وذلك من خلال:

القدرة على المشاركة :بمعنى امتلاك الموارد اللازمة، الكفاءة، والخبرة.

الرغبة في المشاركة :بما يشمل حسن المواطنة والانتماء، والارتباط العاطفي بالإقليم.

إتاحة الفرصة للمشاركة :من خلال تمكين الأفراد من الانخراط في منظمات وجمعيات محلية، وتسهيل التجمعات.

التعبئة اللازمة للمشاركة :عبر تشكيل جمعيات أو شبكات محلية (مثل شبكة الفاعلين المحليين).

الاستماع والاستجابة :حينما يشعر المواطن أن رأيه أو مبادرته يتم الاستماع إليها وأخذها بعين الاعتبار.

- تطور مقاربة تهتم بمشاركة المواطنين في التخطيط الاستراتيجي والمحلي ومتابعة وتجسيد مشاريع التنمية المحلية، وهذا بغية الوصول إلى إنشاء على مستوى البلدية النموذجية حكامة محلية تشاورية شفافة ومهتمة باحتياجات وتطلعات مواطنها ـ من خلال إبرام مواثيق المشاركة المواطنة بين المجالس الشعبية البلدية وباقي الفواعل الشريكة.
- إنعاش الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة فالأمر يتعلق أيضا بمشروع يقوم على تصور شامل في مجال التنمية المحلية مما يسمح بتبادل الخبرات والتجارب.
- تمكين المنتخبين المحلين من الاستفادة من الاستقلالية وتحمل المسؤولية في ممارسة صلاحياتهم من خلال الاستفادة من تجربة البلدان الأوروبية، حيث أظهرت مختلف التجارب التي تمت في قارة أوروبا أن تسير المشاكل من "القمة الي القاعدة "لا يمكنها لوحدها تسوية انشغالات المواطنين، ومن هنا تأتي ضرورة إدراج مختلف الأطراف الفاعلة المحلية بشكل أكبر.
- أطلق برنامج كإبدال حاضنة لمشاريع جمعوية تم تنفيذها على مستوى البلديات النموذجية تضم جمعية محلية تنشط في مختلف المجالات مثل التراث الزراعة السياحة المقاولاتية أو تلك التي تعمل على تعزيز فئات اجتماعية معينة خاصة الشباب ونساء.
- دراسة لوضع خارطة المجتمع المدني وتقييم قدرات الجمعيات المحلية[2].
- قام بدراسة خاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية بفضل مشاركة عديد الفاعلين من منتخبين وجمعيات وموظفي الإدارة وكذا المواطنين.
- تطوير المسح الاجتماعي ونفسي حول تصور المخاطر الكبرى على المستوى المحلي.
- إعداد تقرير حول إستراتيجية إدخال منظومة التنمية المحلية المتكاملة في الجزائر.

برنامج كابدال، بما حققه من نتائج ملموسة، يُعتبر ذا قيمة كبيرة في تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في الحياة الديمقراطية، وخاصة في فئات الشباب والنساء في صنع القرار المحلي. كما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات الصحة والبيئة. ومع ذلك، واجه البرنامج تحديات عديدة حالت دون استفادته من الخبرة الأوروبية كما كان مُخططًا له، مما أثر على تحقيق بعض النتائج المرجوة.

من بين المعيقات التي واجهت البرنامج:

- **عدم بلورة الأطر القانونية والإجرائية** :لم يتم تحديد المعايير القانونية والإجراءات التي تنظم المقاربة التشاركية بشكل كافٍ، وافتقار الأداة التنظيمية المحلية التي كانت من المفترض أن ترافق هذه المقاربة.

[2]حمر العين الربيع، عبد العالي عبد القادر، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مرجع سابق، ص722.

- **فكرة الديمقراطية التشاركية غير متبلورة** :لم يتبلور مفهوم الديمقراطية التشاركية بشكل كافٍ لدى المنتخبين والموظفين المحليين، بسبب ضعف التأطير والتكوين، بالإضافة إلى غياب قنوات الاتصال والحوار المحلي، مثل عدم استخدام العديد من البلديات للتكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال.

- **غياب ثقافة الاستماع وتقبل المبادرات غير الرسمية** :غياب الاستماع الفعلي للمواطنين وتقبل المبادرات غير الرسمية في رسم السياسات المحلية يُعد من أبرز العوامل المعيقة.

- **ضعف المجتمع المدني** :يُعاني المجتمع المدني من ضعف في الخبرة الجمعوية بسبب التضييق من جهة وضيق الأفق من جهة أخرى، مما يحد من دوره في عملية التنمية[3].

- **الوصاية على المجالس المنتخبة** :الوصاية الممارسة على المجالس المنتخبة تؤثر سلبًا على اللامركزية وتقلل من قدرة المجالس المحلية على المبادرة، مما يعيق اتخاذ قرارات محلية مستقلة.

- **الذهنية التقليدية التي تنتظر الحلول من القمة** :تنتظر بعض الأوساط الجزائرية الحلول من السلطات العليا، مما يعزز من الخوف من المبادرات غير الرسمية أو المحلية، ويضعف من رغبة المجالس المحلية في المبادرة.

تتطلب هذه المعيقات إعادة النظر في آليات وآفاق تنفيذ البرنامج بشكل يضمن استمراريته وتحقيق أهدافه بشكل أكثر فعالية في المستقبل.

الخاتمة:

مما سبق ذكره يمكن أن نقول أن برنامج كابدال يشكل أرضية خصبة لتعزيز الديمقراطية التشاركية ودفع عجلة التنمية المحلية وهذا ما تم تجسيده فعليا خلال 04 سنوات في البلديات النموذجية العشر، وتوصياته الرامية لتطبيقه السليم في باقي الوطن.

وفي الأخير استخلصنا جملة من النقاط وبعض الاقتراحات التي تفيد من تطبيق برنامج كابدال وهي:

- تحقيق الديمقراطية التشاركية تحتاج إلى آليات أخرى فعالة مثل الآخذ بتجارب الدول المتقدمة.
- تكوين خبراء في مجال المسعى التشاركي وكيفية مرافقة المجتمع المدني مع المنتخبين المحليين للسهر على تحسين جودة الخدمة العمومية.
- تحقيق المقاربة التشاركية دون إقصاء أو تهميش لأي طرف.

[3]صالحي بن صالح، نور الدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق ص 1380.

- فرض آليات رقابة فعلية تمكن من تقييم ومدى تجسيد برنامج كابدال بصفة مستمرة وفي جميع مراحله ومن اجل تقويمها كلما اقتضت الضرورة ليتم تعميها في باقي ولايات الوطن.

قائمة المراجع:

- القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22 يوليو 2011، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 37، صادرة في 22 يوليو 2011.

- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليم الشروط المرجعية للإعلان عن دعوة لإبداء الاهتمام لتشكيل قوائم الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كابدال.

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية كابدال: ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، مطوية تعريفية لبرنامج كابدال، موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط: https://www.undp.org/fr/algeria/communiques/rencontre-nationale-associations-capdelتاريخ التصفح 2024/12/25

- بوخلوط إيمان حميدشة نبيل، برنامج بناء القدرات للجهات الفاعلة (كابدال) ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلة 08، العدد 01، سنة 2023.

- حمادي موراد، فرج الله أحلام، آليات تطبيق برنامج كابدال 2017-2020 في مجال التنمية المحلية بالجزائر، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35، العدد 04، صادرة في 2021.

- حمر العين الربيع، عبد العالي عبد القادر، برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، السنة 2022.

- خنفيري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

- صالحي بن صالح، نور الدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية لتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، افريل 2019.

- مولود عقبوبي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر، مجلة القانون، العدد 6، جوان 2016.

-التعديل الدستوري لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

-يوسف برقيقة، الهادي دوش، برنامج لدعم قدرات الفاعلون المحليين (كابدال) في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر.